



نخيل نيوز/ متابعة

أصدرت الحكومة العراقية سلسلة توصيات وقرارات تهدف إلى تشجيع جميع القطاعات للانتقال إلى الدفع الإلكتروني، والتقليل من التعامل نقداً.

ومن بين القرارات، دفع مكافآت الموظفين وحوافزهم عبر الحسابات البنكية، وكذلك استحقاق رسوم المعاملات الحكومية، إلى جانب دراسة إمكانية منح المودعين فوائد على المبالغ التي تبقى في حساباتهم لفترة معينة.

ونصت التوجيهات على أجور إضافية بنسبة لا تتجاوز (5%) من قيم السلع والخدمات بالتعاملات النقدية، مقارنةً مع مثيلاتها المستوفاة عن طريق أنظمة الدفع الإلكتروني.

ووفقاً لما جاء في بيان الحكومة، فإن حملة كبيرة بملامح جادة، ستنتقل لإلزام كل قطاعات البلاد بالتوجه إلى الدفع الإلكتروني، وصولاً إلى المهن التجارية البسيطة.